الدراسات العليا
قسم علم الاجتماع

المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وعلاقتها بالتنمية المحلية

" دراسة ميدانية في محافظة مسندم بسلطنة عمان "

رسالة مقدمة من الباحث

عبد الرحمن بن سليمان بن عبد اللّه سيود الشحي

للحصول على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع

إشراف

الأستاذ الدكتور / عبد الوهاب جودة عبد الوهاب الحايس

أستاذ ورئيس قسم علم الاجتماع - كلية الآداب – جامعة عين شمس

الدكتورة / فايزة محمد عبد المنعم سليم

مدرس علم الاجتماع ـ كلية الآداب – جامعة عين شمس

٢٠١٩م

كلية الآداب
الدراسات العليا
قسم علم الاجتماع

صفحة العنوان

اســـــم الطالـــــب : عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله سيود الشحي

الدرجـــة العلميـــة : دكتوراه في علم الاجتماع

القسم التابع لـــه : علم الاجتماع

اســـــم الكليـــــة : كلية الآداب

الجامعـــــــــــة : جامعة عين شمس

سنة منح الدكتوراه : ٢٠١٩م

كليـــــة الآداب

قســـم علـــــم اجتمـــــاع

الدراســـــات العليـــــــــــــــا

رسالة دكتوراه

أسم الباحث : عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله سيود الشحي

عنوان البحث: المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وعلاقتها بالتنمية المحلية.

" دراسة ميدانية في محافظة مسندم بسلطنة عمان "

الدرجة العلمية : دكتوراه في الآداب "علم اجتماع"

لجنة الحكم والمناقشة:

أ.د / عبد الوهاب جودة عبد الوهاب الحايس (مشرفاً ورئيساً)

أستاذ ورئيس قسم علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة عين شمس

أ.د / مهـــــــدي محمد محمد القـــــصـاص (عضـــــــــــواً)

أستاذ علم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة المنصورة

عميد المعهد العالي للخدمة الاجتماعية - بور سعيد

د / أمـــــانـــــي عـــــزت طـــــولان (عضـــواً)

أستاذ علم الاجتماع المساعد المتفرغ – كلية الآداب – جامعة عين شمس

الدراسات العليا

ختم الاجازة

/ / ٢٠١٩م

أجيزت الرسالة بتاريخ

/ / ٢٠١٩م

موافقة مجلس الكلية

/ / ٢٠١٩م

موافقة مجلس الجامعة

/ / ٢٠١٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي* وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي* وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي ﴾

صدق الله العظيم،،

سورة طه: الآيات (٢٥-٢٨)

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا ونبينا محمد بن عبد الله أشرف خلق الله أجمعين، وفي قوله صلى الله عليه وسلم: (لا يشكر الله من لا يشكر الناس) ،. وانطلاقاً من هذا الحديث الشريف..

يسرني أن أعرب عن شكري وتقديري الى الخالق جلة قدرته أن ألهمني الصبر ووفقني في هذا البحث، وزادني من فضله وكرمه من العلم الوفير،،

وأتقدم بالشكر الجزيل الى معلمي وأستاذ الاستاذ الدكتور عبد الوهاب جوده عبد الوهاب الحايس، أستاذ ورئيس قسم علم الاجتماع، الذي كان نعم المعلم ونعم الاب ونعم الاخ فلقد أحسسنا بوجودنا معه بالأمان والاطمئنان وحب التزود بالعلم، فله مني كل التقدير والاحترام ونسأل الله أن يجزيه عنا خير الجزاء. وشكري وتقديري للأستاذة الدكتورة / فايزة محمد عبد المنعم سليم، المشرفة المساعدة للبحث، فلها مني كل الاحترام والتقدير.

ويسعدني أن تشرفت بلجنة المناقشة الكريمة والتي لمست منها كل ترحيب وتقدير وقبول على مناقشة هذا العمل المتواضع، فكل الشكر والتقدير إلى:

الأستاذ الدكتور / مهدي محمد محمد القصاص، عميد المعهد العالي للخدمة الاجتماعية في بورسعيد، وأستاذ بقسم علم الاجتماع بجامعة المنصورة.

وللأستاذة الدكتورة / أماني عزت طولان، الاستاذ المساعد بكلية الآداب جامعة عين شمس.

شكراً لكل من أتعبتهم معي (زوجتي وأبنائي، إخوتي وأخواتي، الاعزاء إلى قلبي والداعمين لي في مسيرة هذا العمل دون أسماء؛ فهم دائماً منارة الطريق، وإلى كل من ساندني من زملائي وزميلاتي في الدراسة بقسم الاجتماع، فلهم كل التقدير والاحترام والمحبة.

كما أشكر كل العاملين (بجامعة عين شمس) وخاصة بكلية الآداب وقسم الاجتماع والدراسات العليا بالكلية على تعاونهم واهتمامهم.

من القلب لكم جميعاً كل الشكر والتقدير ،،،

مقدمـــة

شهد العالم تغيرات بنيوية متسارعة خلال العقود الأخيرة على كافة الأصعدة (الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والبيئية) ، كما هيمنت الشركات متعددة الجنسيات، والشركات العملاقة، على مختلف قطاعات الاقتصاد في مختلف دول العالم، وقد ترتب على هذه التغيرات مشكلات متعددة؛ أبرزها: زيادة حدة الفقر، واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء، والتفاوت الطبقي، وانتشار العشوائيات، وتدمير الموارد البيئية، علاوة على تزايد حدة المشكلات الاجتماعية في كثير من دول العالم.

وفي إطار هذه التغيرات، وما صاحبها من مشكلات، برزت التحديات أمام كثير من الدول؛ خاصة دول العالم الثالث في محاولتها التصدي لتلك المشكلات، وعجزت اقتصاديات تلك الدول عن مواجهة أعبائها من جهة، ومواجهة تلك المشكلات من جهة أخرى، الأمر الذي دعى إلى ضرورة البحث عن شركات للتنمية مع الحكومات.

ويعد القطاع الخاص، إلى جانب القطاع الأهلي، من القطاعات المهمة التي تُعَدُّ كشريك للتنمية مع القطاع الحكومي. وقد برزت الدعوة العالمية بأهمية التعاون والتكامل بين القطاعات الثلاثة من أجل مواجهة تلك التحديات. وفي إطار هذه الدعوات والمطالبات بالدور الذي تلعبه القطاعات غير الحكومية في التنمية – لاسيما التنمية الاجتماعية – برزت جهود دولية تدعو إلى ما يطلق عليه " المسؤولية الاجتماعية "، وقد نما الوعي بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)، والذي يعني: الالتزام الأخلاقي والمادي للشركات في تنمية المجتمعات التي تعمل فيها، والإسهام في التنمية المحلية المستدامة.

سلطنة عمان ليست بعيدة عن الأوضاع السائدة في المجتمع العالمي والعربي، فخلال تلك الفترة كان سكان الخليج العربي عامة قليلي العدد، يعيشون في مستوى اقتصادي منخفض، حيث كانت الأنشطة الاقتصادية محدودة تقوم على التجارة والقليل من الزراعة والرعي والصيد، ولم تطرأ على عمان قبل استثمار عوائد النفط أية زيادة سكانية واضحة؛ بسبب تدني أو انعدام الأوضاع الصحية وفقرها وقلة مواردها الاقتصادية، بحيث شكلت مجتمعًة قوة طردٍ للسكان، بدلاً من أن

تكون قوة جذب لهم، وفي عام ١٩٧٠م، شهدت سلطنة عمان نقلة جديدة في التنمية، حين تولى صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الحكم في عُمان.

كما أن سلطنة عُمان بوصفها واحدًة من المجتمعات الموقعة على اتفاقيات منظمة الأمم المتحدة، لا تنفصل على التطورات العالمية الحالية في مجالات التنمية، ومن ثم الالتزام بتطبيق الاتفاقيات والإعلانات الدولية، كما لا يخفى على السلطنة الدور الذي تلعبه مؤسسات القطاع الخاص، وما تقوم به من دور حيوي كشريك في التنمية ، وإيماناً منها بأهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات الخاصة، أدى ذلك إلى اهتمام الحكومة العمانية بدعوة القطاع الخاص للقيام بدوره في مجال التنمية، وضرورة إلزام كافة الشركات الخاصة بأدوارها التنموية تحت لواء المسؤولية الاجتماعية.

ويتضح اهتمام الدولة العمانية بدور القطاع الخاص ومسؤوليته الاجتماعية من خلال الاستراتيجيات التنموية المعتمدة من قبل السلطنة. فقد انطلقت الرؤية المستقبلية للاقتصاد العُماني (١٩٩٦-٢٠٢٠م) متضمنة أهمية القطاع الخاص في التنمية، وتهدف الرؤية المستقبلية في المقام الأول إلى ضمان استقرار دخل الفرد عند مستواه الحالي كحدٍ أدنى، والسعي إلى مضاعفته بالقيمة الحقيقية بحلول عام ٢٠٢٠، ولقد استندت هذه الرؤية إلى استشراف المستجدات والمتغيرات على الصعيدين المحلي والإقليمي والعالمي، وانعكاساتها على المجتمع العماني والاقتصاد الوطني، والكشف عن التحديات والمعوقات التي تواجه جهود التنمية للتغلب عليها، ومشاركة كافة قطاعات السلطنة في إعدادها (وزارة الاقتصاد الوطني،١٩٩٦ :٣٠)، وتم ترجمة هذه الرؤية الى عدد من المحاور الرئيسة هي:

١. تنمية الموارد البشرية وتطوير قدرات ومهارات العمانيين؛ لمواكبة التطور التقني وإدارة المتغيرات التي تحدث فيه بكفاءة عالية، ومواجهة الظروف المحلية والعالمية.
٢. تهيئة مناخ اقتصادي مستقر؛ بغية تنمية قطاع خاص قادر على الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والطبيعية للسلطنة، بأساليب تتسم بالكفاءة والمحافظة على سلامة البيئة.
٣. تشجيع قيام قطاع خاص يتميز بالفاعلية والقدرة على المنافسة، ودعم الآليات والمؤسسات التى من شأنها أن تعزز الاستراتيجيات والسياسات المشتركة بينه وبين الحكومة.

٤. تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق التنوع الاقتصادي، والعمل على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة، وللموقع الجغرافي المتميز للسلطنة.
٥. تعزيز مصادر الدخل المختلفة، وضمان استفادة كافة المواطنين من ثمار عملية التنمية.

ويتضح من مضمون المنطلقات التي اعتمدت عليها الرؤية المستقبلية إيمان الدولة لأهمية القطاع الخاص، وإلزام شركاته بأداء دورها المجتمعي، والالتزام بتحقيق المسؤولية الاجتماعية.

من هذا المنطلق أصبح مبدأ المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص مطلباً مهمًا، في نطاق البعد الاجتماعي للتنمية لأي دولة معاصرة، ومدخلاً للشراكة الاجتماعية بين القطاع الخاص والقطاع العام لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع، وهذا ما أعلنه مؤتمر الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني ٢٠٢٠، الذي انعقد عام ١٩٩٥م، فقد ورد أنّ من ضمن ما يجب أنّ يقوم عليه الاقتصاد العماني في المرحلة القادمة؛ تحمل القطاع الخاص مسؤولياته الاجتماعية والبيئية.

في مؤتمر عُمان للمسؤولية الاجتماعية ٢٠١٤، الذي نظمته شركة إنفورما الشرق الأوسط بالتعاون مع كلٍ من الهيئة العامة لسوق المال، وشركة النفط العمانية والجمعية العمانية للخدمات النفطية (أوبال)، الذي ناقش الدور المتغير للمسؤولية الاجتماعية للشركات، وأهميته في التطور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المستدام في سلطنة عمان، والمعايير والاستراتيجيات العامة والرؤى المتطورة لممارسة المسؤولية الاجتماعية؛ وذلك لأن شركات القطاع الخاص الكبرى تقوم بتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى ذات النفع العام للمجتمع، ومنها المشاريع النفطية في مناطق الامتياز بمختلف محافظات سلطنة عمان.

محافظة مسندم تُعد من المحافظات التي تمتلك مناطق الامتياز المتوفر بها حقول للنفط والغاز، وتنشط الشركات النفطية الكبرى بمسندم في أعمال: التنقيب والاستكشاف في مختلف مناطق الامتياز بمحافظة مسندم التي ظهرت مؤخرًا. وللاستفادة من هذه المشاريع الكبيرة في التنمية المستدامة للمجتمع المحلي، وإلتزاماً من الشركات بمبدأ المسؤولية الاجتماعية، تحاول تلك الشركات أداء أدوارها في تنمية المجتمع عن طريق تقديم جملة من الخدمات التنموية في مختلف القطاعات: التنموية، والصحية، والاجتماعية، والبيئية، والتعليمية/ ...الخ.

تقع محافظة مسندم في أقصى شمال عمان وهي من المحافظات الحدودية لسلطنة عمان، ويُعَدُّ موقعها استراتيجيًا لأنه مطلٌ على مضيق هرمز، كما تربطها حدود مع جمهورية إيران الإسلامية ودولة الامارات العربية المتحدة، مما يستدعي البدء في مشاريع تنموية كبيرة لتنمية المجتمع المحلي بمحافظة مسندم، مما دعى حكومة سلطنة عمان، ممثلة فى المجلس الأعلى للتخطيط إلى اعتماد الدراسة الاستراتيجية والمخطط الشامل لمحافظة مسندم (٢٠١٦-٢٠٤٠) وتعني بتنمية المواطنين العمانيين وتشغيلهم وتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي بالمحافظة من خلال المشاريع الكبرى التي ستحظى بها، مكملة للمشروعات القائمة، ويحظى القطاع الخاص بفرص كبيرة للاستفادة من هذه المشاريع.

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى تزايد الحديث عن برامج المسؤولية الاجتماعية لرأس المال، زيادة الاهتمام بالقضايا المتعلقة بالفقر وانخفاض مستوى الدخل لدى الفئات من ذوي الدخل المحدود، وهي قضايا ظلت فترة طويلة من مسؤوليات الحكومات، ولكن مع تنامي التنمية المستدامة يتنامى التأكيد على أهمية إقامة شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والقطاع الأهلي.

وقد هدف هذا البحث إلى الوقوف على واقع المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص، وعلاقتها بالتنمية المحلية بمحافظة مسندم، من خلال الإجابة عن مجموعة من التساؤلات:

١. ما واقع المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص، وعلاقتها بالتنمية المحلية في محافظة مسندم؟
٢. ما هي مجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات في محافظة مسندم؟
٣. ما أهم معوقات تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص بمحافظة مسندم؟

وفي محاولة للإجابة عن هذه التساؤلات، اعتمد البحث على المنهج الوصفي، حيث يمكن من خلاله التعرف على واقع المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص، ثم تحليل عناصر هذا الواقع لبناء التصور المستهدف، وتقديم مقترحات لبناء تصور متصل بدور شركات القطاع الخاص في التنمية المحلية بسلطنة عمان، من مبدأ المسؤولية الاجتماعية، وقد جاء تقسيم البحث على نحو يساعد في تحقيق أهدافه، حيث قسم البحث إلى ستة فصول، تسبقها مقدمة للبحث، واشتملت الفصول

الأولى على الإطار النظري والمنهجي لدراسة المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وعلاقتها بالتنمية المحلية بمحافظة مسندم.

وجاء **الفصل الأول** للحديث عن منهجية دراسة المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص، وعلاقتها بالتنمية المحلية، وقد تضمن ذلك موضوع البحث وأهميته، ومشكلة البحث وأهدافه، وما خلص إليه البحث من تساؤلات موجهة للبحث، متضمناً بعض الدراسات المتفقة والمختلفة مع هذا البحث من الدراسات الأخرى من واقع اطلاع الباحث، والمفاهيم المتعلقة بموضوع البحث.

أما **الفصل الثاني:** فيعرض ويحلل واقع المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتحدياتها؛ ذلك من خلال تناول عدد من المحاور المهمة حول سياسات التنمية في سلطنة عمان والقطاع الخاص في عمان، والدور الاجتماعي للقطاع الخاص، مع التعرُّف على برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تنمية المجتمع المحلي بمحافظة مسندم.

الفصل الثالث : يعرض الإطار النظري في دراسة المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وعلاقتها بالتنمية المحلية، والذي تضمن توضيح للمسلمات والمفهومات والقضايا النظرية التي تم استخلاصها من كل من مدخل المسؤولية الاجتماعية، ومدخل ما بعد الحداثة، مع وضع إطار تصوري موجه للبحث الحالي.

أما الفصل الرابع: خُصص لعرض النتائج العامة للمستفيدين من برامج المسؤولية الاجتماعية، حول برامج المسؤولية الاجتماعية والتنمية المحلية في محافظة مسندم، من خلال تطبيق الدراسة الميدانية على عينة البحث المستفيدين، والتعرف على البرامج المقدمة لتنمية المجتمع المحلي.

والفصل الخامس: يعرض النتائج العامة حول برامج المسؤولية الاجتماعية والتنمية المحلية في محافظة مسندم، من خلال تطبيق الدراسة الميدانية على شركات القطاع الخاص، والقيادات المحلية على مستوى محافظة مسندم، وأعضاء المجلس البلدي، والتعرف على البرامج والمبادرات المجتمعية المقدمة من القطاع الخاص، لتنمية المجتمع المحلي.

الفصل السادس: تناول أهم النتائج العامة التي توصل إليها للبحث الحالي، وفق أهداف وتساؤلات البحث، مع استعراض التوصيات التي خرج بها الباحث.

وقد واجهت الباحث بعض الصعوبات أثناء مجريات البحث؛ تمثلت في الآتي:

١. ندرة الكتابات التي تناولت المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص، وعلاقتها بالتنمية المحلية بشكل عام، وعلى مستوى الوطن العربي وسلطنة عمان بشكل خاص (حسب اطلاع الباحث).
٢. عدم وجود كتابات لمسؤولية الشركات الخاصة وعلاقتها بالتنمية المحلية، على مستوى سلطنة عمان، وإنما دراسة واحدة فقط في الدعم للجمعيات الأهلية. وبعض الدراسات المحددة الغير منشورة.
٣. تحفظ بعض المؤسسات الخاصة عن الإفصاح حول رؤية الشركة عن برامج المسؤولية الاجتماعية أو الاستثمار الاجتماعي.
٤. تخصيص مكاتب المسؤولية الاجتماعية لبعض الشركات في محافظة مسقط، بدلاً من محافظة مسندم، محل الدراسة التطبيقية، مما دعى إلى تنسيق لفترات طويلة لإجراء بعض المقابلات.

الفهرس

المحتويات	الصفحة
المقدمة	**أ – و**
الفصل الأول: الاطار المنهجي لدراسة المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص:	**١-٤٢**
▪ تمهيد	١
أولاً: الصياغة التصورية لدراسة المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص	١
ثانياً: أهداف البحث وتساؤلاته	١١
ثالثاً: المفاهيم الاجرائية	١٢

رابعاً: الاجراءات المنهجية للبحث	٢٠
١. أسلوب البحث	٢٠
٢. الطرق المنهجية للبحث	٢١
٣. مجتمع البحث	٢٢
٤. عينة البحث	٢٤
٥. تحليل البيانات الميدانية	٣٧
الفصل الثاني : واقع المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وتحدياتها في محافظة مسندم:	**٤٣-٨٦**
▪ تمهيد	٤٣
أولاً: سلطنة عمان الموقع والتوزيع الاداري	٤٤
١. الموقع	٤٤
٢. التقسيم الاداري لسلطنة عُمان	٤٥
ثانياً: سياسات التنمية وتوجهاتها في سلطنة عمان	٤٧
١. فلسفة التنمية في عمان	٤٧
٢. ملامح استراتيجيات التنمية في عمان	٥١
٣. مستقبل التنمية في عمان	٥٦
٤. القطاع الخاص باعتباره محورا استراتيجياً في التنمية	٦١
ثالثاً: القطاع الخاص شريك في التنمية	٦٨
رابعاً: برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في محافظة مسندم	٨٤
الفصل الثالث: المداخل النظرية في دراسة المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص:	٨٧-١٢٠
▪ تمهيد	٨٧
أولاً: مدخل المسؤولية الاجتماعية	٨٧
ثانياً: مدخل ما بعد الحداثة في دراسة المسؤولية الاجتماعية	١٠٤
ثالثاً: نحو مدخل تصوري موجه للبحث الميداني	١١٧
الفصل الرابع: برامج المسؤولية الاجتماعية والتنمية المحلية في محافظة مسندم:	**١٢١-١٤٣**
▪ تمهيد	١٢١
أولاً: مستوى الوعي بالمسؤولية الاجتماعية	١٢١
ثانياً: مستوى أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات في محافظة مسندم	١٢٤

ثالثاً: الاحتياجات المطلوب دعمها من الشركات	١٣٨
رابعاً: مقترحات تطوير تقديم الدعم	١٤١
الفصل الخامس: تقييم برامج المسؤولية الاجتماعية في محافظة مسندم من وجهة نظر القيادات المحلية:	**١٤٤-١٨٥**
▪ تمهيد	١٤٤
أولاً: طبيعة المسؤولية الاجتماعية للشركات بمحافظة مسندم	١٤٤
ثانياً: تقييم البرامج المقدمة من الشركات في محافظة مسندم	١٦٢
١. تقييم البرامج من وجهة نظر القيادات المحلية	١٦٢
٢. تقييم البرامج من وجهة نظر أعضاء المجلس البلدي	١٦٨
الفصل السادس: النتائج العامة والتوصيات:	**١٨٦-١٩٧**
تمهيد :	**١٨٦**
- النتائج العامة:	**١٨٦**
- التوصيات:	**١٩٤**
المراجع:	**١٩٨**
الملاحق	**٢٠٦**
الملخص والمستخلص باللغة العربية	
الملخص والمستخلص باللغة الانجليزية	

فهرس الجداول

قائمة الجداول	الصفحة
جدول (١): توزيع الباحثين عن عمل في سلطنة عمان نوفمبر ٢٠١٨م	٩
جدول (٢): توزيع سكان محافظة مسندم على مختلف الولايات في ٢٠١٦	٢٢
جدول (٣): توزيع عدد المؤسسات في جميع القطاعات في محافظة مسندم	٢٢
جدول (٤): توزيع عدد شركات القطاع الخاص بمحافظة مسندم حسب تصنيف فئاتها بسجل غرفة تجارة وصناعة عمان:	٢٤
جدول (٥): توزيع عينة البحث وفقاً لطبيعة المستفيدين	٢٦
جدول (٦): توزيع عينة البحث وفقاً لنوع الخدمات المقدمة:	٢٧
جدول (٧): توزيع العينة وفقاً للدعم المالي	٢٨
جدول (٨): توزيع العينة وفقاً لفئة المستفيدين	٣٠
جدول (٩): توزيع عينة البحث وفقاً لعنوان المستفيدين	٣١
جدول (١٠): توزيع عينة البحث وفقاً للاستفادة من الشركات الداعمة	٣٢

جدول (١١): خصائص عينة المقابلات لمسؤولي برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات	٣٤
جدول (١٢): خصائص عينة القيادات المحلية بمحافظة مسندم	٣٥
جدول (١٣): خصائص عينة المجموعات البؤرية لأعضاء المجلس البلدي بمحافظة مسندم	٣٦
جدول (١٤): المستوى العام لأبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات في محافظة مسندم	٣٩
جدول (١٥): حساب مستوى الثبات لأبعاد المقياس لبرامج المسؤولية الاجتماعية	٤٠
جدول (١٦): توزيع أفراد عينة البحث حسب دليل المقابلة	٤١
جدول (١٧): توزيع حالات الضمان الاجتماعي حسب المحافظات حتى نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٨	٦٥
جدول (١٨): المؤشرات التي تستخدم في تقييم الاداء الاجتماعي للشركات	٧٢
جدول (١٩): مساهمة بعض الشركات بمحافظة مسندم في التنمية المحلية	٨٥
جدول (٢٠): توزيع عينة البحث وفقاً للوعي الاجتماعي بالمسؤولية الاجتماعية لدى المستفيدين	١٢٢
جدول (٢١): المستوى العام لأبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات في محافظة مسندم	١٢٤
جدول (٢٢): توزيع العينة وفقاً لتصور المستفيدين في البعد التعليمي	١٢٦
جدول (٢٣): توزيع العينة وفقاً لتصور المستفيدين في البعد الصحي	١٢٨
جدول (٢٤): توزيع العينة وفقاً لتصور المستفيدين في بُعد التمكين المهني	١٣٠
جدول (٢٥): توزيع العينة وفقاً لتصور المستفيدين في بعد الدعم والمساندة الاجتماعية	١٣٢
جدول (٢٦): توزيع العينة وفقاً لتصور المستفيدين في البعد البيئي	١٣٥
جدول (٢٧): تصور المستفيدين عن البعد الديني	١٣٧
جدول(٢٨): تصور المستفيدين عن الاحتياجات / المجالات المطلوب دعمها من الشركات	١٣٩
جدول (٢٩): تصور المستفيدين عن المقترحات لتطوير الدعم المقدم من شركات القطاع الخاص	١٤٢
جدول (٣٠): خصائص عينة المقابلات لمسؤولي برامج المسؤولية الاجتماعية بالشركات	١٤٥
جدول (٣١): الوعي بالمسؤولية الاجتماعية لمسؤولي برامج المسؤولية الاجتماعية بشركات القطاع الخاص	١٤٦
جدول (٣٢): يوضح واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات بمحافظة مسندم:	١٤٩
جدول (٣٣): المجالات التي تنشط بها الشركات في تقديم برامج المسؤولية الاجتماعية بمحافظة مسندم	١٥١